العدد 2628 - السنة التاسعة
الثلاثاء 29 صفر 1438 - الموافق 29 نوفمبر 2016
Tuesday 29 November 2016 - No.2628 - 9th Year

العالم يحتفل بـ «اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني»

اليوم الذكرى الـ 69 لتقسيم فلسطين

قرار الأمم المتحدة قضى بإنهاء الانتداب البريطاني وتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى 3 أجزاء

رام الله – «وكالات»: يحتفل الشعب الفلسطيني والعالم، اليوم الثلاثاء، بـ «اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني»، الموافق لذكرى القرار الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 29 نوفمبر من عام 1947، بتقسيم فلسطين إلى دولتين، «عربية» و«يهودية».

ورغم مرور 69 عاما على القرار، إلا أن الدولة الفلسطينية لم تر النور حتى الآن، فيما استولت إسرائيل على غالبية أراضي «فلسطين التاريخية».

وعُرف قرار الأمم المتحدة، الذي حمل الرقم «181»، بـ«قرار التقسيم»، ووافقت عليه آنذاك 33 دولة، فيما عارضته 13 دولة، وامتنعت عن التصويت 10 دول.

وتقضي خطة تقسيم فلسطين بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وتقسيم أراضيها إلى ثلاثة أجزاء، وهي:

أولا- دولة عربية: تبلغ مساحتها حوالي 4 آلاف و300 ميل مربع، تقع على منطقة الجليل الغربي، ومدينة عكا، والضفة الغربية، والساحل الجنوبي الممتد من شمال مدينة أسدود وجنوبا حتى رفح، مع جزء من الصحراء على طول الشريط الحدودي مع مصر.

ثانيا- دولة يهودية: مساحتها 5 آلاف و700 ميل مربع، تقع على السهل الساحلي من حيفا وحتى جنوب تل أبيب، والجليل الشرقي، بما في ذلك بحيرة طبريا و«إصبع الجليل»، و(صحراء) النقب.

وثالثا- وضع القدس وبيت لحم والأراضي المجاورة لهما، تحت الوصاية الدولية.

ونص قرار التقسيم على: «إن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، بعد أن عقدت دورة خاصة بناء على طلب الدولة المنتدبة – بريطانيا- للبحث في تشكيل وتحديد صلاحية لجنة خاصة يعهد إليها بتحضير اقتراح للنظر في مسألة حكومة فلسطين المستقلة في دورتها الثانية، وبعد أن شكلت لجنة خاصة اناطت بها مهمة إجراء تحقيق حول جميع المسائل المتعلقة بمشكلة فلسطين وتحضير مقترحات بغية حل هذه المشكلة. وبعد أن تلقت وبحثت تقرير اللجنة الخاصة «مستند رقم 364/أ» الذي يتضمن توصيات عدة قدمتها اللجنة بعد الموافقة عليها بالإجماع، ومشروع تقسيم اتحاد اقتصادي وافقت عليه الغالبية اللجنة، تعتبر أن الحالة الحاضرة في فلسطين من شأنها إيقاع الضرر بالمصلحة العامة والعلاقات الودية بين الأمم، وتحيط علما بتصريح الدولة المنتدبة الذي أعلنت بموجبه أنها تنوي الجلاء عن فلسطين في أول آب (اغسطس) سنة 1948، وتوصي المملكة المتحدة (بريطانيا)، بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين وجميع أعضاء الأمم المتحدة بالموافقة وتنفيذ مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي لحكومة فلسطين».

الدول العربية رفضت قرار التقسيم الأممي بشكل كامل

ورغم أن نسبة عدد السكان اليهود كانت 33% من إجمالي السكان، وكانوا لا يملكون سوى 7% من الأرض، إلا أن القرار أعطاهم دولة تمثل 56.5% من إجمالي مساحة فلسطين التاريخية، في حين منح العرب الذين كانوا يملكون غالبية الأراضي، وتمثل نسبتهم السكانية 67% ما نسبته 43.5% من الأراضي.

وقد رفضت الدول العربية القرار بشكل كامل.

ورغم ذلك لم يطبق القرار على أرض الواقع، حيث سيطرت منظمات يهودية عام 1948 على غالبية أراضي فلسطين.

وفي عام 1948، خرجت بريطانيا من فلسطين، واستولت «منظمات صهيونية مسلحة» على أراض فلسطينية أقاموا عليها دولة إسرائيل، فيما عرف فلسطينيا بـ«النكبة».

ووقعت ثلاثة أرباع فلسطين تحت السيطرة الإسرائيلية، في حين حكمت الأردن الضفة الغربية، ووقع قطاع غزة تحت السلطة المصرية.

وفي الرابع من يونيو 1967، احتلت إسرائيل، الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة مع شبه جزيرة سيناء، ومرتفعات الجولان السورية.

وصدر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 242 في نوفمبر عام 1967 الذي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في حزيران من العام ذاته.

وبعد توقيع اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1993، خضعت بعض المناطق في الأراضي الفلسطينية لحكم ذاتي تحت سيطرة «السلطة الوطنية الفلسطينية».

ومع انهيار المفاوضات السياسية مع إسرائيل، لجأ الفلسطينيون نهاية عام 2014، إلى المجتمع الدولي، مطالبين إياه، بالاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود عام 1967، كما وطالبوا بالانضمام إلى المؤسسات والمعاهدات الدولية.

أطلقت الأمم المتحدة قرار رقم 181 بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وتقسيم أراضيها

احتلت إسرائيل 1967 الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وغزة وسيناء والجولان

وصوّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 29 نوفمبر 2012، خلال اجتماعها الـ67، لصالح قرار منح فلسطين صفة دولة غير عضو «مراقب» في الأمم المتحدة؛ ولكن الاتحاد الأوروبي ومعظم دوله الأعضاء لم تعترف بها رسميا.

واستخدمت واشنطن، يوم 31 ديسمبر 2014، حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ضد مشروع قرار عربي ينص على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بنهاية عام 2017.

وباتت فلسطين منذ الأول من أبريل 2015 عضوا كامل العضوية في المحكمة الجنائية الدولية.

وفي 23 نوفمبر 2015 اعتمدت اللجنة الثالثة بالأمم المتحدة (المعنية بالشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية)، قرارًا يؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في أن تكون له دولته المستقلة.

وحث القرار، الذي تقدمت به عدة دول في أمريكا اللاتينية إضافة إلى مصر، وفلسطين، جميع الدول، والوكالات المتخصصة، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على «مواصلة دعم الشعب الفلسطيني، ومساعدته على نيل حقه في تقرير المصير في أقرب وقت».

وشدّد قرار اللجنة على «الضرورة الملحة، لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتحقيق تسوية سلمية عادلة دائمة شاملة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، استنادًا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية».

ورفرف العلم الفلسطيني لأول مرة في التاريخ على مبنى الأمم المتحدة، في إشارة إلى اعتراف الدول بحق الشعب الفلسطيني في الاستقلال وترسيخ السيادة الفلسطينية على الأرض في مايو 2015.

وكشف تقرير صادر عن الإحصاء المركزي الفلسطيني، (حكومي)، في مايو 2016، أن إسرائيل تستولي على 85% من أراضي فلسطين التاريخية والبالغة حوالي 27 ألف كيلومتر مربع، ولم يتبق للفلسطينيين سوى حوالي 15% فقط من مساحة تلك الأراضي.

ويرى طلال عوكل، المحلل الفلسطيني والكاتب السياسي في صحيفة الأيام الفلسطينية الصادرة من رام الله، وسط الضفة الغربية، أنه بعد 69 عاما على قرار التقسيم، تبدو قدرة الفلسطينيين على إنشاء دولة مستقلة بهم بعيدة المنال في المنظور الحالي.

ويضيف عوكل، إن ما يجري على الأرض هو اعتراف رمزي من الدول بدولة فلسطينية وحق إقامتها.

وتابع «انتزاع اعتراف رسمي بالدولة، يحتاج إلى معايير دولية مختلفة، بعيدا عن التوصيات والقرارات (..) يجب تفعيل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والمطلوب أن تتضافر الجهود الفلسطينية والعربية والدولية من أجل نيل هذا الحق».

وتنظم العديد من الدول، في ذكرى قرار التقسيم فعاليات بمناسبة «اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني».

و«اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني»، هو مناسبة تنظمها الأمم المتحدة يوم 29 نوفمبر من كل عام، للتذكير بقرار التقسيم الذي صدر في نفس اليوم عام 1947.

العاهل الأردني محذرا: انتهاكات الاحتلال تقوض مساعي إحياء السلام

عمان – «وكالات»: حذر العاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني، أمس الإثنين، من أن «الانتهاكات» الإسرائيلية المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لن تقود إلا إلى تقويض عملية إحياء السلام.

جاء ذلك في رسالة وجهها ملك الأردن إلى رئيس «اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف»، «فودي سيك»، بمناسبة يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني.

وحسب الرسالة الملكية، التي نشرتها الوكالة الأردنية الرسمية (بترا)، أكد الملك عبد الله أن «الأحداث التي يشهدها العالم حاليا، لا يمكن أن تقف حائلا دون الاستمرار في دعم جهود السلام، والعمل على تهيئة الظروف المناسبة أمام الفلسطينيين والإسرائيليين للعودة إلى طاولة المفاوضات».

وشدد على «ضرورة وقف الأنشطة الاستيطانية ومنع الاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، ومحاولات التهويد، وعزل الأحياء العربية فيها».

ومضى: «استنادا إلى الوصاية الهاشمية (الأردنية) على الأماكن المقدسة في مدينة القدس، وبالتنسيق مع أشقائنا في دولة فلسطين، ستواصل القيام بواجبنا ودورنا الديني والتاريخي في حماية الأماكن المقدسة في القدس الشريف، والحفاظ على عروبتها ومقدساتها الإسلامية والمسيحية وتثبيت صمود أهلها، والتصدي للانتهاكات الإسرائيلية، وبخاصة تلك التي تستهدف المسجد الأقصى، بكل الوسائل المتاحة».

وأكد «على مواصلة المملكة دعمها لجميع جهود تحقيق السلام، ولحقوق الأشقاء الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة على ترابها الوطني، واستمرارها في حث المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية لوقف الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة والسياسات والإجراءات التعسفية بحق الشعب الفلسطيني».

وحذر الملك الأردني، في ختام رسالته، من أن «هذه الانتهاكات، لن تقود إلا إلى تقويض المساعي الرامية إلى إحياء عملية السلام وتحقيق السلام الدائم والشامل، وهو ما يصب في صالح عصابات الإرهاب التي تقوم باستغلال معاناة الشعب الفلسطيني لتجنيد عناصر جديدة والترويج لنفسها وأهدافها الضالة».

الملك عبد الله الثاني

الجيش الإسرائيلي يعتقل نائبا فلسطينيا

الضفة الغربية – «وكالات»: اعتقلت قوة عسكرية إسرائيلية، أمس الاثنين، نائبا فلسطينيا في المجلس التشريعي الفلسطيني (البرلمان)، من مدينة الخليل جنوبي الضفة الغربية.

وقالت الكتلة البرلمانية «التغيير والإصلاح» (تابعة لحركة حماس)، في بيان صحفي تلقت الأناضول نسخة منه، إن قوة عسكرية داهمت منزل النائب «عزام سلهب» في مدينة الخليل واعتقلته.

وأضاف البيان، أن القوة العسكرية نقلت «سلهب» إلى جهة غير معلومة.

وحتى صباح أمس، لم يصدر عن الجانب الإسرائيلي بيانات بهذا الخصوص، ويرتفع عدد النواب المعتقلين في السجون الإسرائيلية إلى ثمانية نواب.

وسبق لـ«هيئة شؤون الأسرى» التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، أن أعلنت عن وجود سبعة نواب معتقلين في السجون الإسرائيلية حتى منتصف العام الجاري 2016.

قوات الاحتلال اعتقلت نائبا فلسطينيا

نتنياهو يأمل من أوباما عدم التوجه إلى مجلس الأمن

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أعرب رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، عن أمله بألا يلجأ الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، إلى مجلس الأمن، في موضوع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، قبل انتهاء ولايته مطلع العام المقبل.

وقال نتنياهو في كلمة ألقاها في مراسم تأبين «قتلى إسرائيليين»، في القدس، نقلت الإذاعة الإسرائيلية العامة (رسمية) مقاطع منها: «أتوقع من أوباما، خلال المدة المتبقية لانتهاء ولايته، الالتزام بما قاله قبل ستة أعوام من أن طريق السلام لا تمر من خلال إصدار قرارات أحادية الجانب في مجلس الأمن وإنما بإجراء مفاوضات مباشرة».

وكان مسؤولون فلسطينيون، قد قالوا في تصريحات صحفية، مؤخرا، إن دولا عربية ستقدم «قريبا» مشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي، ضد الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقال وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، أمس الإثنين، للإذاعة الفلسطينية الرسمية، إنه سيتم البدء خلال أيام بتقديم مشروع قرار لإدانة الاستيطان في مجلس الأمن الدولي.

وأضاف إن هناك «وعود لدعم مشروع القرار من قبل مجموعة دول عدم الانحياز، ودول منظمة التعاون الاسلامي ودول صديقة لشعبنا، للتصويت لصالح القرار».

وذكرت تقارير إسرائيلية وأمريكية، خلال في الأشهر الأخيرة، أن الإدارة الأمريكية تدرس عدة خيارات قبل انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي أوباما.

ومن ضمن الخيارات، بحسب تلك التقارير، عدم استخدام حقّ النقض «الفيتو» أو تأييد مشروع القرار الفلسطيني أو تقديم مشروع قرار يتضمن محددات حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بالاستناد إلى مبدأ «حل الدولتين».

ولفت نتنياهو إلى أنه اتصل قبل عدة أيام خلال موجة الحرائق، برئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، وقال له: «دعنا لا نشعل الحرائق بل نخمدها ونسير معا نحو السلام». وكان نتنياهو قد أجرى هذا الاتصال لشكر الرئيس الفلسطيني على ايفاد طواقم من الدفاع المدني الفلسطيني للمساعدة في إخماد حرائق في إسرائيل.

وقد توقفت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في إبريل 2014 بعد رفض إسرائيل وقف الاستيطان والافراج عن معتقلين أمضوا سنوات طويلة في السجون الإسرائيلية، ورفض قيام دولة فلسطينية على حدود 1967.

أوباما ونتانياهو في لقاء سابق